عنزة نتنياهو

عائشة بلحاج

صحيح أنّها عنزة، لكنّها تطير، صحيح أنّ إسرائيل هي التي تَقصف وتُبيد، لكنّها الضَّحية. المنطق لا يهمّ هنا طالما أنّ المُفتري يملك الصوت الأكثر صَخباً، وثمّة جمهور متحمّس لتصديقه. لهذا يتفانى نتنياهو في ما يُجيده، الكذب في وجه الحقيقة، ولَيّ عنق التاريخ، ومنح الأكاذيب أجنحةً وزعانفَ وأقداماً، حتّى يُوفّر لرعاته الغربيين حُجَجاً للوقوف بجانبه، وليردّد الإعلام الغربي خلفهم آمين. في فيديو على «يوتيوب» يتحدّث عن أفلام بطلها جهاز الموساد، كتب هنديٌّ تعليقاً أسفله: «أُحبّي هذا البلد الشجاع». تعليقٌ مضحك لأنّ صاحبه كان جادّاً، ومحزن لأنّه معبّر عن قوّة تأثير الخطاب العنصري المدسوس في ثوب دولة «وديعة»، ما تريد هو أن تعيش بسلام في وسط محيط إرهابي استبدادي. وهم لا يصنعون هذه الحبكة بـ«شجاعة» فقط، بل يرفقونها بدموع التماسيح وأنف بينوكيو ولوْم السّامري.

وخلال هذه الحرب المسعورة، وبعد أن استُنفِدت جبهةُ غزّة، ولم يعد لصولات نتنياهو المسرحيّة الصّدى نفسه، نقل ثقله إلى جبهة لبنان التي وفّرت له رزقاً كثيراً يُغني رصيدَه الحكواتي. فمواجهةُ حزب الله التي اتّخذها ذريعةً لاجتياح البلاد كانت شيكاً على بياض، استعاد به بعض الطّاقة، وعاد الاحمرار إلى وجنتيه، لمواصلة دوره المسرحي أمام جمهور أعمى البصيرة. كثيرون يُمسرحون ما تفعله إيران، لكنّهم لا ينتبهون إلى مسرحيات بنيامين نتنياهو. إذ لم يُقدَّر ممثّل دور المُفتري في تاريخ المسرح. فما من أحد امتلك هذه العزيمة العنيدة التي لا ترتخي. ربّما لأنّها عزيمة هالك، وأنفاس مُحتضر يعرف أنّه إن خفّف من غلوائه، فسيسقط في السّجن أولاً. وسيسقط في تاريخ «دولته» باعتباره السياسي الذي ضعفت إسرائيل في عهده. والحقيقة أنّه سيذكره بأنّه القائد الذي فقدت إسرائيل رشدها في زمنه.

في كتابه ذائع الصّيت «العاقل: تاريخ مختصر للجنس البشري» (صدر بالإنكليزية في 2014) وصف الإسرائيلي، يوفال نوح هراري، المنطقة التي ينتمي إليها بأنّها قابلة للاشتعال، أحياناً من دون سبب منطقي، رغم أنّه يعترف بتعقّد التاريخ هناك. مثلما يحدث عند تعثّر شخص بمزهرية في متجر صينيات، فيؤدّي وقوعها إلى انكسار عدد من المشغولات الصينية. أيّ أنّها حروب قد تندلع لمُجرّد سوء حظٍّ أو سوء فهم. نعم تماماً يا نوح، المنطق يشذّ شعره هناك!

غزارة الأمثلة هي الرصيد المعرفي الذي تقوم عليه هذه النوعية من الكتب، عبر محاولة إقناعك بفكرة واحدة على مدار مئات الصفحات، بحشد أمثلة من كلّ علم وجنس. لكن في كثير من الحالات السّند غير موضوعي، وأصحابه من التيّار الأيديولوجي نفسه، وبعضهم لا وزن معرفي له. يحاول هراري إضفاء مسحة من المصداقية على كتابه في ما يتعلّق بانتمائه الجغرافي والأيديولوجي، بانتقاد بعض عادات اليهود، ويذكر المسلمين بحياد، لكن كيف يكون محايداً وقد تشرّب ثقافة كان أولى أن يعاديها لو كان «مفكّراً» محايداً. وكمن يسعى إلى صنع تاريخ لبلاده، يعرج على تاريخ بلدان العالم، وعبثاً يحاول تقديم صورة أسرة إسرائيلية طبيعية وعادية مساوية لأيّ أسرة في العالم. لا تختلف أسئلة الأطفال فيها عن البقية.

ماذا سيسأل الطفل الإسرائيلي، وهو يرى الجدار الفاصل، وكثرة الحواجز الأمنية، وعزل مناطق بأكملها، والهوان الذي يتعرّض له بعض الفلسطينيين؟ لماذا نقتلهم؟ هل هم لصوص؟ ومن أين هم؟ ولماذا جاؤوا إلى بلادنا؟ ... لنتخيّل كمّية الأكاذيب التي ستدخل أُذنَ الطفل ذلك اليوم لتفسير هذا الوضع، وكيف أنّ لهم الحقّ في الوجود في هذه الأرض وأنّ أصحابها إرهابيون.

لكنّه قدّم نموذج سؤال عادي، قد يسأله أيّ طفل يكتشف تعدّد الديانات. ولتفسير وضعية المنطقة، ولاحتمال اندلاع حرب فيها، لجأ إلى استعارة ما حدث بين ألمانيا وفرنسا عام 1913، حيث اتفقت الدولتان على عدم مهاجمة إحداهما الأخرى، لكن عاماً بعد ذلك بدأت الحرب العالمية الأولى. هنا تتمثّل المفارقة في رمزية ألمانيا النازية، واجتياحها فرنسا الأنوار. من النازي ومن البريء في قصّة أحدهم يا نوح؟

هل من سبيل للخروج من كارثة العدوان والإبادة؟

أسامة أبو ارشيد

كثيرة «المسلّمات» والتحليلات السياسية و«الاستراتيجية» التي سادت في مرحلة ما بعد عملية طوفان الأقصى، التي تحتاج منّا مراجعات جادّة وتمحيصاً دقيقاً لأسسها وقواعدها وعمادها. من ذلك، التهوين من قوة إسرائيل وقدرتها على خوض حروب طويلة ومكلفة، والتنظير للضعف والتراجع الأميركي عالمياً، والمبالغة في تصوير قدرات المقاومتَين الفلسطينية واللبنانية، وداعمهما الإيراني، من دون تلك المراجعات الجادّة والتمحيص الدقيق، نغامر بتسويق أوهام، ومن ثمّ تعميق الأثمان الباهظة التي يدفعها قطاع غزّة تحديداً، والشعبان الفلسطيني واللبناني استتباعاً، وصولاً إلى المساعي الإسرائيلية الأميركية إلى تطويع المنطقة ككل، ولإعادة صياغتها بعد تحييد وإزهاق بؤر وتيّارات الحصانة والممانعة فيها. إننا أمام لحظة فارقة تقتضي منا إدراك أنّ القراءات الاستشرافية الإستراتيجية المتفائلة (وكثير منها ينطلق من محاولات جادّة وقائم على أسس تحليلية منطقية) إن هي أغفلت واقع الحال وتعاملت مع الوقائع والحقائق بعقلية الإنكار والتغاضي، فإنّ المستقبل المأمول والمُستشرَف لن يأتي أبداً، ذلك أنّنا لن نعمل على تحقيقه، اللهم إلّا إذا كان الرهان قائماً على الغيبيات والميتافيزيقيات.

إن إيجاد التوازن بين بثّ الأمل الحقيقي القائم على قواعد صلبة وراسخة، وتجنّب إشاعة اليأس، من ناحية، ومخاطر التسبّب بالإحباط إن فشلت الرهانات الموعودة، من ناحية أخرى، ليس بالأمر الهيّن ولا السهل. لا تسعى هذه السطور إلى مناقشة ما جرى في السابع من أكتوبر (2023)، ليس تقليلاً من أهمّية ذلك، ولا تجنّباً للخوض في موضوع فلغوم لا يخرج منه أيّ كان من طرق بابه، فحسب، وبغضّ النظر عن زاوية المقاربة، من دون جروح وندوب، وربّما من دون سحق للعظام. الأكثر أهمّية في هذا السياق أنّ ما جرى جرى، ونحن اليوم نتعامل مع تداعياته، وفي خضمّ معركة إبادة، والأولوية هي للنجاة منها وإفشال مخطّطاتها، سواء رحمةً بالضحايا، أم منعاً لطيّ ملفّ المظلومية والحقوقية الفلسطينية والجريمة الإسرائيلية الغربية في حقّنا جميعاً. بعد أن يضع العدوان الوحشي أوزاره يمكن حينها أن تُعلن النقاشات حول أين أخطأنا وأين أصبنا وكيف نُصوّبُ المسيرة ونُجوِّد صناعة القرار وإدارة الصراع الجيلي مع المشروع الصهيو-إمبريالي (بالمناسبة هذه النقاشات جارية في دوائر ضيقة وليس مطلوبا نشرها على العامّة الآن)، في سياق تقويميّ لا اتهاميّ، إذ لا ينبغي أبداً تسويغ جريمة إسرائيل الوحشيّة وانهيار الغرب، وعلى رأسه الولايات المتّحدة، أخلاقياً وقِيَميّاً وإنسانيّاً.

المطلوب اليوم البحث في وسائل وآليات وطرائق تعزيز المقاومة والصمود الفلسطيني والمنبغي، بغية رفع الكلفة على المعتدي، على أمل إنجاز صفقةٍ واسعةٍ تحفظ بعض ما تبقّى من حقوق ومُنجَزات. إنّ هذه ليست مسؤولية من هم في الأرض، فهم ورغم صمودهم وأمتهم لن تُخفّف عنهم وتضع بعض الأحمال عن كواهلهم. أمّا الذين يطالبون بالاستسلام ورفع الراية البيضاء فإنّهم يمارسون الخداع والتهابل.

هنا، من الضرورة بمكان أن نُقرّ أنّ لا أحدَ، مُنخرطاً كان في المقاومة والصمود، أم هو في جبهة الإسناد والتثبيت، أم في صفوف النخب المُشتبكة والمُتفاعلة، أم في صفوف المتربّصين والشامتين من داخل الساحات الفلسطينية واللبنانية والعربية، يملك حلّاً سحرياً (اللهم إلّا من يُنظّرون ويتمنّون تحقيق الاستسلام التام) لهذه الحرب الشعواء التي تشنّها إسرائيل وأميركا وحلفاؤهما. أعرف أنّ لا جديد يشار إليه بالبنان فيما يطرح هنا، فما صاحب هذه السطور إلّا واحد ممّن يجدون أنفسهم أسارى توصيف حجم الكارثة التي نحن بصددها، لكن هذا لا يعني أبداً أن نزيل عن عواتقنا مسؤولية التفكير والبحث والسعي والنضال لإيجاد المخارج التي يواجه قضايانا وشعوبنا. من اللازم علينا أن نكسر الثنائية الشِّرِيرة التضادّية، تسويق الوهم من ناحية، وإشاعة الإحباط من ناحية أخرى. أخيراً، أخذ الغيب والميتافيزيقا في الاعتبار ليس خياراً غير عقلاني، فثمّة دلائل على حضورهما في عالم الشهادة، لكن الركون إليهما كلّياً والارتهان لهما من دون استراتيجيات وتكتيكات للمواجهة والبناء هي السفاهة بعينها، وهو أمر لا يقرّه قطعاً دين ولا عقل ولا منطق.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

دروس 7 أكتوبر اللبنانية

يقظان التقي

فرضت عمليةُ طوفان الأقصى تحوّلات جديدةً، وسوف يتاح للبلدان العربية وسواها في المنطقة أن تقف عند تداعياتها من زاوية البلدان المعنيّة من بعد، إلّا لبنان الذي صار جزءاً من نسيجها المستمرّ في إعلان «جبهة الإسناد» غداة العملية في السابع من أكتوبر (2023)، وحيث انطلقت في الحدود عمليات تبادل الضربات تحت سقف ما تسمّى «قواعد الاشتباك»، لتتحوّل إلى مستوى آخر من المواجهات العنيفة في الشمال ومناطق واسعة في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية، تتسابق مع غزّة تحت وطأة القصف والتدمير والوحشية.

شهدت الأسابيع الماضية تصعيداً هستيرياً مخيفاً، فيسود الغموض الشديد بشأن اتجاهات الجيش الإسرائيلي بعد مرور أيام عدة لاختراق الحدود وسط مقاومة عنيفة لوحدات مستقلّة في الميدان، وبشأن عملية تفريغ سكّاني تجاوزت أرقامها المليون نازح، تدفع فيها إسرائيل إلى نزوح جماعيٍّ يُهدّد وحدة الكيان ويُعتبر جريمة صارخة ضدّ الإنسانية. ذاكرة الحرب، لا تنطفئ في لبنان بوجه آلة الحرب الإسرائيلية المتجرفة والمتغطرسة منذ أيام النكبة العام 1948، والآن أكثر بعد حرب غزّة الخامسة، في حرب وجودية مستمرّة في صراع الفلسطينيين واللبنانيين مع الكيان المحتل. وفي العالم كلّه كشفت عملية طوفان الأقصى تناقضات الرواية اليهودية، وهي تخلّف حولها أشكالاً من الحرب البشعة (أنطونيو غوتيريس)، وإراقة دماء تتوسّع بسرعة مع وهم القوة والسيطرة، والخيال العسكري، والميثولوجيات القديمة، وعنصرية صارت تطبع معها روح الغرب وممارساته وسلوكياته البغيضة غير الديمقراطية.

يشهد لبنان سيناريو فيلم من الخيال السياسي والحربي، لا يعرف أين ولا متى ينتهي. من كان يظنّ أن تطأ قدم القوات الإسرائيلية جنوب لبنان مرّة أخرى؟

... وحين يريد نتنياهو نصراً في لبنان، ينسى إخفاقاته في قطاع غزّة، ويضرب حزب الله، وهو الأقوى في محور المقاومة الممتدّ من طهران إلى المتوسّط، ومنه خطر اندلاع حرب إقليمية، هو أقصى العنف في المنطقة في ظروف مثالية، من ناحية وقوف الجانب العربي في هيئة المتفرج، وإزاءه وضع دولي مريح؛ تحالف غربي ضمني وإدارة أميركية عاجزة.

مواصلة التصعيد لا تترك مجالاً للتفاؤل في تحدٍّ مغاير عن الحرب في العام 2006. التحدّي الآن هو في المدّة، وما إذا كانت لدى إسرائيل استراتيجية خروج واضحة من لبنان، بعد استنساخ ما فعلته في غزّة، ورفضها البحث في أي صيغة للحلّ الدبلوماسي لا تتضمّن نزع سلاح حزب الله. ما يعني أنّ لا قرار دولياً سينفّذ، ولا وقف لإطلاق النار (قد يصبّ في مصلحة المرشّحة الديمقراطية كامالا هاريس قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية). لذلك ستكون الأسابيع المقبلة الفاصلة عن الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر أكثر الأوقات خطورةً، واشدّها ضرراً على لبنان، فالحكومة الإسرائيلية تتهيأ للحرب منذ سنوات، وبحاجة إلى ترجمة لإنجازات تكتيكية، وإلى نجاح سياسي يُعزّز سطوتها في المنطقة. لكن كما القضاء على حركة حماس في قطاع غزّة صعب، فإنّ القضاء على حزب الله مهمّة أصعب، وقد يكون الهجوم البرّي فرصةً يُظهر فيها الحزب قدراته الميدانية، ويُضعف الثقة الزائدة بانتصارات إسرائيل المخابراتية والمعلوماتية أخيراً. وتكون الاحتفالات في إسرائيل مُبكّرة كثيراً في غزو قد يكلّف ثمناً كبيراً وفقاً للجيش الإسرائيلي نفسه.

هذا كلّه يأتي في وقت يعاني لبنان بؤس السياسة، ويصبح الأقصى في علاقات القوى في صراعها على مواقع السلطة مُجرّد تأمين حاجات النازحين، والاهتمام ينصبّ الآن على مخاطر الاهتزاز الأمني تحت وطأة النزوح واتساعه مع ارتفاع المشاعر الطائفية على الرغم من مظاهر التضامن الوطني. صحيح الحياة لم تمت، والأضواء ما تزال تعمل، لكن مواقع البناء المدمّرة والمهجورة تكشف واقعاً مقلقاً، وكل ما يمكن رؤيته هو الانقاض وسحابات الدخان الأسود تخيّم فوق العاصمة بيروت، والناس بين القلق والاغتراب مفصولون أكثر من أيّ وقت مضى عن مستقبل مشترك.

السؤال الآن، كيف يمكن أن يكون هناك سلام، حتّى لو أعادت الدبلوماسية المرحلة الى وضعها السابق في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، فسيكون هناك مشهد لهجوم آخر، و«7 أكتوبر» آخر.

> ينصبّ الاهتمام في لبنان الآن على مخاطر الاهتزاز الأمني تحت وطأة النزوح وارتفاع المشاعر الطائفية رغم مظاهر التضامن الوطني

وبوصلة وعود العالم قد تكون مختلفةً في الصميم الأخلاقي من النوع الذي تَعِدُ فيه أميركا بالمرحلة التالية في الشرق الأوسط، فيما قرار مجلس الأمن 2735 (بناءً على خطّة جو بايدن) لا يزال حبراً على ورق بسبب إسرائيل ورفضها إنشاء دولة فلسطينية مستقلّة. فيما مظهر القوة، هو ما تحتاج اليه إيران، حين يجول وزير خارجيتها عبّاس عراقجي لإسناد الحرب، ولنقض اتجاهات أهل السلطة في لبنان لوقف النار بمعزل عن غزّة، وهم في موقف دفاع عن النفس من إسرائيل، لتجنّب شكل انتقام لا حدود له، دمّر غزّة وقتل سكّانه، ويدمّر لبنان ويقتل سكّانه.

قد يعوّل كثيرون على «التركيبة اللبنانية» للرئيس نبيه برّي بالمقارنة مع حزب كرّس إرتباطه الأيديولوجي بإيران على حساب «الهوية اللبنانية للطائفة الشيعية». وقد لا تحمل الأمور ايجابيات كثيرة. فات أوان الفصل بين لبنان وغزّة. لا المواقف التي يطلقها رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي وآخرون، ولا زيارة الموفدين العرب والدوليين، يمكن أن تعدّل هذه الصورة في النزول إلى الجحيم، ويبقى التغيير غير واضح المعالم في اقتراح «الفرصة الأخيرة»، وفق الإعلان الرسمي الدولي المشترك استناداً إلى المقترح الأميركي – الفرنسي، الذي يتعهّد فيه التزاماً صارماً بتنفيذ القرار 1701 (كلّ فريق من فريقي الحرب يقرأ القرار ويفسّره بطريقته). مع ذلك، يمكن استغلال الوضع الأمني لإنجاز الاستحقاق الرئاسي مع رئيس توافقي (لا تحمله الدبابات الإسرائيلية مجدّداً)، ممّا يعيد الأمور إلى المؤسّسات الشرعية اللبنانية. هذا ما يطلبه المجتمع الدولي، الذي لن يكون قادراً على تقديم المساعدة الفعلية (باستثناء الإنسانية منها) من دون وجود مؤسّسات فاعلة وحكومة فاعلين جدد. لكنّ المُؤكّد الوحيد أنّ واقع احتراق لبنان يتدحرج تحت نيران خطّة إسرائيلية تريد أن تحرق كل شيء بتكلفة مرعبة، وتاريخاً دامياً تدميرياً بذاته في حروبها مع لبنان. اعتقد اللبنانيون أنّهم طووا صفحتي 1982 و2006. اليوم السيناريو مختلف، ويتقاسم العديد من اللبنانيين الشعور بالغضب، إذ يعتقد كثيرون أنّ إيران سعت إلى استخدام الحزب ورقة مساومةٍ في التحالف الذي أنشأته ضدّ الولايات المتحدة وإسرائيل، في سعيها لاستعادة الاتفاق النووي، وإنهاء العقوبات الاقتصادية. وبانتظار ما سيحدث في سورية والعراق (إذا انسحبت أميركا)، واتفاقيات قد تُدخل المنطقة في دورة عنف جديدة، فإنّ لبنان سيكمل بالّذين يبقون منه، إذا اتفقوا، وإلّا سيتحول مشاعاً تتقاسمه إسرائيل وإيران مع قوى محلّية، ومناطق محايدة تتصارع مع نفسها مجدّداً.

(كاتب لبناني)

رفقاً بحزب الله

معن البياري

نتزيّد ربما، لو فعلناها، وقلنا إنه فيما تنشط عدّة دولٍ في محاولتها الحدّ من جموح إسرائيل في استهدافها لبنان، وتضرب في أثنائه حزب الله، تأساً وقوةً تسليحية وفضاء اجتماعياً، في عموم لبنان، صارَ ملحّاً أن تنشط محاولاتٌ تجاه كتّاب وإعلاميين ومثقفين عرب، وبينهم أصحابٌ وأصدقاءُ لنا، للحدّ من طحْنهم على الحزب، واستدعائهم لإراشيفه، واستقوائهم عليه بغليظ العبارة، في كتاباتٍ وتدويناتٍ وإطلالاتٍ إعلامية. نتزيّد في هذه المشابهة لو فعلناها (هل نفعلها؟)، لكننا أبداً لا نخطئ لو شدّدْنا على أمرَيْن معاً، حرية الرأي والتعبير التي لا يجوزُ إلا أن تكون مُصانة، ونقصان المروءة في حمل السكاكين التي قال المثل المأثور إنها تكثُر على الجمل عندما يَطيح. ولا موضع، بالتأكيد، لمفهوم المروءة، في غضون الجدالات والنقاشات ومبادلات الآراء والقناعات، فهو يكاد ينتسبُ إلى أعرافٍ قبلية، أو أقلّه إلى أخلاقٍ مستحسنة، لكنه أبداً لا يمتّ بشيءٍ إلى المشتغلين في النقاش العام. وليس المقصودُ هنا أن يُؤاخَذ الواحد منا على ما يراها أسباباً أخذت حزب الله إلى المحنة الكبرى التي يُغالبها منذ نحو شهر، وقد تبيّن أنه منكشفٌ جدّاً أمام القدرات الاستخبارية والعسكرية الإسرائيلية المتفوّقة بأكثر مما كنّا نعرف عنها، وإنما مقصودٌ أن يُؤاخَذ على ما قد تشفّ عنها لغته من غبطةٍ ظاهرةٍ لهذه الحال الذي صار عليها الحزب، صدوراً عن المواقف إياها، والمحقّة في بعضها على ما يرى صاحب هذه الكلمات، مما سلكه الحزب، المتغلّب المزهوّ بقوته، والمُكابر، في غير شأن لبناني وسوري وعربي، والذي يجوز الذهاب إلى أن أوهامه من نفسه من أسباب ما هُو فيه حالياً.

ولكن، مهلاً. لسنا أمام رأيٍ نتفق عليه أو نختلف فيه، وإنما بشأن قوة غزوٍ وعدوانٍ واحتلال، اسمُها إسرائيل، وهذه لا يعنيها إجهاز السوري فلان أو اللبناني علّان بتصفية حسن نصرالله وقبله إبراهيم عقيل وبعده ربما هاشم صفي الدين، وإنما الإجهاز على قوّةٍ في المنطقة تقلقها وتُتعبها. ولهذا، يصحّ نقل المسألة من مريّم المروءة أعلاه إلى الساحة التي يقيم فيها المحرّم وغير المحرّم، أي بالضبط الاصطفاف مع العدو أو ضدّه. هذه هي الثنائية الأوضح، ولا تبسيط مخلّاً في قضية عويصة ومعقّدة أبداً، فالتعقيد حادثٌ في كل ظاهرة، في كل مسألة، في طبيعة حزب الله وغيره، في تكوين هذا الحزب وولاءاته وحساباته الإيرانية وغير الإيرانية. لسنا هنا الآن، وإنما هناك، في قوةٍ تعلن، من دون أي تورية، أنها قد تفعلها وتحتلّ شيئاً من جنوب لبنان، وأنها ستضرب في أي مكانٍ في بيروت وفي عموم لبنان. وليس يخفى على أيّ ناظرٍ في قوة النيران الإسرائيلية أنها ليست عمياء، فالقذائف تتّجه إلى بيناتٍ وأوساطٍ بعينها. الشيعية بالفصحى المريحة، ولهذا، ولغيره، من بالغ الأهمية (هل نقول الشهامة والمروءة؟) أن يتخفّف ناقدو حزب الله والناقمون عليه من البرود السياسي إياه، ومن فائض الموضوعية التي تُعلي أولوية حرية القول والنقد والانتقاد على أي اعتبار.

هل يرتدي هذا الكلام نبرةً وعظية، بل وتعليمية، بل وتعالماً في بديهياتٍ، أولها أن لكل مقام مقالاً؟ وليس آخرها أن إسرائيل هي التي تقتل في حزب الله، ولست أنت خصمه قد تغلّبت عليه؟ لا حرج في الإجابة بأن هذا صحيح. لكن الأدعى للسؤال ما إذا كان إشهار هذا الكلام واجباً أم لا. والقول أيضاً إن الضجيج الكثير الذي تعلو فيها مهرجانات الشماتة المبغوضة، وكذا قرون استشعار اغتنام فرص تُفسحها إسرائيل أمام خصوم للحزب من صنف آخر، لمزيدٍ من الانقضاض عليه، في وجهاتٍ سياسية وغير سياسية، يفرض رفع بطاقات حمراء بلا عدد، والجهر بنقاط نظامٍ غزيرة. وزيادةً لمستزيد، لنبقى، نحن الذين في ضفّةٍ أخرى غير التي يقيم فيها حزب الله، على خصومتنا معه، على تشهيرنا الموثّق بأفعاله الفادحة ضد آلاف السوريين في بلدهم، على رفض منطقٍ أقام عليه، ينهض على الاستنثار والتعطيل والمخالفة والعناد والتخويف في لبنان ضدّ من أرادوا تحقيقات قضائية مهنية في غير واقعة (تفجير مرفأ بيروت مثلاً)، ومن أرادوا اختيار رئيس للجمهورية وفاقي، ومن أرادوا حرباً محقّة على الفاسدين وحُماتهم. ... وأسباب الخصومة مع الحزب المسلّح وفيرة، غير أنها، على ما استرسلت السطور أعلاه، لا تبرّر أبداً هذه الانتهازية التي تغتبط بقوة القذوفات الإسرائيلية على الضاحية الجنوبية للخلاص من حزب الله وقياداته، ولا تبرّر إشهار السكاكين وقد طاح الحزبُ جملاً جريحاً مدمّى ... رفقا به، يا رفاق.

هنري ليفي ودوفيلبان... معركة المثقّف المُدلّس والسّياسي الشّريف

محمد سي بشير

نشب في فرنسا صراع سياسي وإعلامي بين وجهتَي نظر متناقضتَين تجاه القضيّة الفلسطينية، وقضايا أخرى كثيرة، حاول برنارد هنري ليفي، الفيلسوف المدلّس، وفق وصف باسكال بونيفاس له في كتابه «المثقفون المدلّسون»، الوقوف فيها مُنافحاً عن مشروع طالما دافع عنه، يضع في أولويّاته انتماءه وولاءه للكيان، حصرياً، ثمّ محاولة المشاركة في منع دوفيليان من استكمال بناء مشروع طموحاته السّياسية لرئاسيات 2027، وهو ما ستحاول المقالة كشفه في نقاط محدّدة، تعرية لمواقف المثقّف المدلّس، ونصرةً لسياسي شريف، أظهر مواقف مساندة لأهلنا في فلسطين برفقة زعيم «فرنسا الأبية» جان لوك ميلانشون، الذي كال له ليفي الاتّهامات ذاتها بمعاداة السّامية الحديثة، وفق آرائه.

بدا برنارد هنري ليفي، في اللّقاء التّلفزيوني في إحدى القنوات الإخبارية، قلقاً ومتسرّعاً في كيل الاتّهامات لزعيم حزب فرنسا الأبية، الذي يواصل هجومه عليه، بدعوى أنّه لم يكن صريحاً في وصف ما وقع في 7 أكتوبر (2023)، أي هجمات كتائب عزّ الدين القسّام، والفصائل الفلسطينية، على غلاف غزّة، بأنّه عمل إرهابي، إضافة إلى وقوف ميلانشون، ووجوه «فرنسا الأبية»، موقف المنتقد لما اقترفته يدا الكيان من جرائم إبادة، لكن هذه المرّة، وفجأة، زجّ ليفي باسم الوزير الأوّل الأسبق دومينيك دوفيلبان في الحديث، وكال له الاتّهامات بمعاداة السّامية وبأنّه، و«فرنسا الأبية»، طرفان لا يكتفيان بمهاجمة الكيان فقط، بل هما من يتسبّبان في ارتفاع (وفق رأيه) عدد الأحداث التي «بزعمه» تقع في فرنسا، وتُصنّف أعمالاً مُعادية للسّامية من جرّاء ما يجري في غزّة الأوسط، ويدعم من أطراف عُدّ فيها ميلانشون ودوفيلبان.

شكلاً، تُبرز القنوات الفرنسية شخصية هنري ليفي، وهي تعلم أنّه صاحب مهمّة، يأتي إلى الجمهور ليلقي قنابل إعلامية وأغلوطات ثقافية تخدم مشروعه في التدليس على الفرنسيين وعلى الرّأي العام الغربي، إذ يعمل في جبهتَين: الأولى منهما خاصّة بنافح فيها عن قضايا له فيها مداخيل، ويدير من خلالها شركاته الخاصّة، سواء منها تلك التي تخصّصت في الإعلام وإنتاج الأشرطة الوثائقية لصالح قنوات ومؤسّسات إعلامية، أو تلك التي تعمل في إطار علاقات مشبوهة مع شبكات بيع الأسلحة، وتأجيج الصّراعات عبر العالم، من ليبيا إلى اليمن، ومن الصّومال إلى أوكرانيا، من دون إغفال أدواره المشبوهة رفقة تلك الشّبكات في مناطق متعدّدة من القارّة السمراء أو في العالم العربي، خصوصاً في أثناء «الرّبيع العربي» والثّورات المُضادّة.

من النّاحية المضامينية، ثمّة ثلاث نقاط، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن تحليلها لكشف ذلك الدّور، وصولاً إلى دواعي هجومه على دوفيلبان، فجأة ومن دون سابق إنذار. أولى تلك النّقاط، متعلّقة بادعائه أنّه فيلسوف، وأنّ موقعه في النّخبة المُثقّفة الفرنسية تستدعي منه تلك المواقف، وهي مغالطة، إذ لا ينافح المُثقّف الحقيقي من منطلق مواقف سياسية، بل من منطلق مواقف فكرية، ولهذا أدرجه بونيفاس ضمن المُثقّفين المُدلّسين، فلا عمق لما يقوله ثقافياً، بل الجميع يتحدّث عن مستواه ومستوى ما ينتجه من فكر وكتب، إذ هي دون ذلك الضّخب الإعلامي الذي يصاحب نشرها، وما استقبال البلاتوهات التلفزيونية إلا جزء من تلك المسرحية، التي رفعت من شأنه من دون أن يكون في مستوى من هم أفضل منه مستوىً على غرار الفيلسوف ميشيل أونفري صاحب كتاب «انتحار الغرب»، أو بونيفاس نفسه، صاحب التّحاليل الجيوسياسية الراقية والمحايدة، وهو محاصر منذ أعوام، ترفض دور نشر كثيرة التعامل معه جرّاء كشفه دور برنارد هنري ليفي في التّدليس على الفرنسيين، وأنّه غير مثقّف ولا فيلسوف.

ثاني المحطّات لتدليس برنارد هنري ليفي مسار القضايا التي يدافع عنها، التي لا تغادر مُربّع الصّراعات التي تجني (وهي مفارقة) بعض الشركات أرباحاً في تأجيج العمليّات العسكرية فيها، ولهذا تراه على بلاتوهات تلك القنوات الإخبارية، يبرّر تلك الصّراعات، ويعمل على أن تبدو صراعات من أجل الحرّية، وبأنّ ما يجري فيها من إسناد عسكري لجهات بعينها، هو إسناد إنساني ودعم لوجيستي لتجنّب المجازر وإحتواء آثار الحرب، لتكون هذه مغالطة أخرى، إذ إنّه يختار دوماً صراعات بعينها، فيرتبط وجوده فيها بشركات مشبوهة، كذلك فإنّ القضايا التي يرتبط اسمه بها، قضايا تبرز فيها بعد حين رائحة تجّار الأسلحة وعرّابي الموت وصانعي الإرهاب، تماماً مثل ما حدث في طول العالم العربي وعرضه في أثناء «الرّبيع العربي»، خصوصاً في ليبيا. أمّا ثالث المواقف التّدليسية لبرنارد هنري ليفي، فتتمثّل بتحيُّنه ذكرى 7 أكتوبر (2023) ليوجّه كلّ الانتقادات، لعلّها تغطّي مسألة القوّة الغاشمة وجرائم الإبادة التي ارتكبها الكيان على عمليّات «القسّام»، فاختار أن يكون دوفيلبان صيده لتحقيق أكثر من هدف، ما يبيّن أنّ فُجائية التّهجُّم ليفي تأتي في انتقاله غير المبرّر من انتقاد زعيم فرنسا الأبيّة إلى الزّجّ باسم الوزير الأوّل الأسبق الفرنسي في الحديث، في حين أنّ العبارات كانت مُحضّرةً سلفاً، وذُكّر اسم دوفيلبان كان مقصوداً، فشكلاً لم يكن الصحافيّ منزعجاً، كما لم يظهر علامات التّعجّب، وكأنّ الأمر كان مدبّراً، باعتبار أنّ الفئاة يمينية وتعمل منذ فترة لترويج خطاب يبرّر جرائم الإبادة، كذلك إنّ خطابها أو خطّها التّحريري يتناسب مع شكل خطاب ليفي وروحه.

لكنّ السؤال الأكثر أهمّية هنا، لماذا اختار برنارد هنري ليفي هذا التّوقيت بالذّات للتّهجُّم على دومينيك دوفيلبان؟ ... طبعاً، لا يمكن الاعتقاد بأنّ ليفي عمد إلى انتقاد دوفيلبان بسبب موقفه المناقض للكيان ولجرائمه، ولمحاولات إعادة تشكيل النّظام العالمي بأوامر أميركية ووكالة المخابرات في الإقليم للكيان، بل التخطيط كلّه جاء ليحبط مشروع دوفيلبان لرئاسيات 2027، باعتبار أنّ المخطّط هو لإيصال رئيس يميني في سيرة ماكرون الذّاتية، ولعلّه يكون الوزير الأوّل الأسبق لماكرون، أي إدوارد فيليب، بالنّظر إلى خطّه السّياسي، وخطابه، الذي برز منهما أنّه يحظى بقبول لدى الدّوائر المالية التي حظي ماكرون بتأييدها، وأوصلته في عهدتين إلى قصر الإليزيه. يتحدّث الأكاديميون في الولايات المتّحدة عمّا يطلقون عليه «المتعرّج الجديد لنيوليبرالية»، وهو منعرج يلعب فيه السُّوق المُتغيّر الوحيد، أي المسيّر للحياة السّياسية والمدير لها، ولهذا سارعت تلك الدّوائر المالية، في فرنسا بصفة خاصّة، إلى اكتساب مواقع في الإعلام، ومراكز البحث وتشكيل الرأي العام، والقوّة النّاعمة من سينما ومجلّات وجرائد ومنصّات عرض الأفلام التي ينتجونها، ليكون هذا السياق في تقاطع مع العالم الذي يعيش فيه برنارد هنري ليفي، ويعمل في إطاره لاختيار الرّئيس المقبل لفرنسا، من خلال التموقع (من الآن) في الخطاب الإعلامي والسّياسي، وأولى الضّحايا دوفيلبان، لأنّ خطّه السّياسي وخطابه الإعلامي لا يروقان أميركا والغرب، ويتذكّر الجميع كيف أنّه وقف في مجلس الأمن، في 2003، يُكذّب ادّعاءات كولن باول (وزير خارجية أميركا الأسبق)، التي كانت تحضّر نفسها لحشد التّأييد لقرار غزو العراق.

طبعاً، لتوضيح الأمر، فإنّ ليفي ليس وحده من انبرى للتّهجُّم على دوفيلبان، بل هناك قناة إخبارية أخرى (يمينية مُتطرّفة) لصاحبها رجل الأعمال بولوري، تولّت تحليل خطاب دوفيلبان، وحاولت إظهاره في ثوب المؤيّد لكتائب القسّام، وللفلسطينيّين، والمعادي للسّامية، وهي لم تقم بذلك، تماماً كما فعل ليفي، إلّا لأنّها أيضاً من بين قنوات كثيرة، ومنابر إعلامية، تحاول (من الآن) تشكيل الرّأي العام، بقصد تحضيره لتقبّل قائمة قصيرة من المترشّحين، ممّن يمكن لهم أن يلعبوا دوراً سياسياً يروق اليمين، المنعرج النيوليبرالي، ويكونوا من المدافعين، قلباً وقالباً، عن الكيان، وعن رؤية أميركا لإعادة تشكيل النّظام العالمي الجديد.

هذه هي معركة هنري ليفي الجديدة، ولعلّها انطلقت باكراً، إذ إنّنا على بعد عامين ونصف عام من رئاسيات فرنسا (تجري في إبريل/ نيسان ومايو/ أيار 2025، بالنّسبة إلى الدورين الأول والثاني). ولئن كانت سياسية داخلية فرنسية، لكن في خضمّ التحيّز الغربي ضدّ أهلنا في فلسطين وتجاهل جرائم الإبادة، فإنّ أصواتاً لسياسيين شرفاء من أمثال دومينيك دوفيلبان، مهمّة لإسماع صوت القضيّة وعدالتها، ومحاولة إنصاف المواقف الخاصّة بها، وهو التّقدير نفسه الذي يجب أن يحظى به زعيم فرنسا الأبية، ميلانشون في مواقفه.

(أستاذ جامعي وباحث من الجزائر)

> لا ينافح المُثقّف الح

آراء

مطارحات في شأن إعادة تأسيس منظّمة التحرير الفلسطينية

صقر أبو فخر

اقترح الرئيس جمال عبد الناصر، في 23 ديسمبر/ كانون الأول 1963، وفي الاحتفال الذي أُقيم في بور سعيد في الذكرى السابعة ليوم النصر (1956)، أن يعقدَ الملوك والأمراء والرؤساء العرب مؤتمراً عاجلاً لمواجهة قرار إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن. ثم عُقد المؤتمر في 13 يناير/ كانون الثاني 1964، وأقرَّ «إنشاء كيان فلسطيني يعبّر عن إرادة شعب فلسطين لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره» (راجع مقرّرات المؤتمر وبيانه الختامي)، وكُلِّف أحمد الشقيري الشروع في الاتصال بأبناء فلسطين والعودة بنتائج تلك الاتصالات إلى المؤتمر الثاني للقمّة العربية، بحسب ما اتُّفق عليه بالإجماع. غير أن الشقيري، متسلحاً بتوصية المؤتمر أعلاه، تجاوز تكليفه، وتخطى الصلاحيات التي منحه إياها المؤتمر، ودعا إلى عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس بتأييد من الرئيس عبد الناصر، وبادر إلى تأليف لجنة لهذه الغاية قوامها روحي الخطيب وأنور نسيبة وقدري طوقان وفلاح الماضي وسعيد علاء الدين ويوسف عبده وزليخة الشهابي وعبد الرحمن السكسك. وكانت مهمّة هذه اللجنة تنسيق عمليات الترشّح لعضوية المؤتمر، وإعداد القوائم، ثمّ اختيار الأعضاء، وتولّى عِزَّت طنّوس إدارة المكتب التحضيري للمؤتمر (اللجنة التحضيرية). وفي غضون ذلك، تألّفت لجان في لبنان وسورية والأردن ومصر وقطاع غزّة لمناقشة مشروع الكيان الفلسطيني العتيد، بما في ذلك الميثاق القومي الفلسطيني، الذي تحوّل اسمه إلى الميثاق الوطني الفلسطيني في سنة 1968، بذريعة الدقّة في المضمون؛ فالميثاق خاص بالشعب الفلسطيني لا بالأمّة العربية كلّها. وفي 28 مايو/ أيّار 1964، افتتح الملك حسين أعمال المؤتمر الفلسطيني الأول (صار اسمه لاحقاً المجلس الوطني الفلسطيني)، الذي انتخب فور بدء الجلسات أحمد الشقيري رئيساً له، وكلّاً من حكمت المصري وحيدر عبد الشافي ونقولا الدر نوّاباً للرئيس، وأصدر الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظّمة التحرير الفلسطينية التي أعلن الشقيري تأسيسها في ختام المؤتمر.

وقد استند صعود الحركة الوطنية الفلسطينية الجديدة إلى وجود نُخَب تمكّنت من تأسيس منظّمات شعبيةٍ حديثة على أنقاض المؤسّسات القديمة، أمثال الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين والأحزاب التي اندثرت مع النكبة مثل حزب الدفاع والحزب العربي الفلسطيني وحزب الإصلاح وغيرها.

ومع قيام منظّمة التحرير الفلسطينية، سارعت تلك المنظّمات والاتحادات إلى اعتبار نفسها قاعدةً من قواعد المنظّمة، وأعلنت التزامها الميثاق القومي بحذافيره. وكان في طليعة تلك القواعد الاتحاد العام لطلاب فلسطين الذي أُسّس في 1959، والاتحاد العام لعمّال فلسطين الذي أُسّس في 1963، ثمّ نسج على المنوال نفسه، فيما بعد، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين. وعلى هذا النحو، باتت تلك الاتحادات والمنظّمات والهيئات ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى، ولم يكن للمسألة النقابية غير حضور خافت جداً. فالاتحاد العام لطلاب فلسطين، على سبيل المثال، كان يناضل دائماً في سبيل طرد اتحاد طلاب إسرائيل من الهيئات الطالبية الدولية كاتحاد الطلاب العالمي (IUS). وكانت معظم الاتحادات تسعى إلى إسماع صوت قضية فلسطين في المحافل الدولية، ولم تشدّد، إلّا في حالات قليلة، على المسائل النقابية. وبهذا المعنى، لم يكن لاتحاد المرأة مثلاً مواقف ثورية من قضايا المرأة وتحرّرها الذاتي، بل جرى التشديد على أحوال المرأة تحت الاحتلال. ولم يناضل اتحاد الأطباء الفلسطينيين أو اتحاد المحامين (ومعهم اتحاد العمال بالطبع) في سبيل انتزاع الحقوق الطبيعية للأطباء الفلسطينيين (ومعهم العمّال أيضاً)، بل كان لسان حال قادته يتحدّث دائماً عن أحوال الصحّة تحت الاحتلال، وعن انتهاك حقوق المواطنين في الأراضي المحتلّة. ولأنّ منظّمة التحرير الفلسطينية، لا سيّما بعد تعطيل اتفاق أوسلو، تراجعت عملياً عن مكانتها الأصلية باعتبارها المؤسّسة الدستورية الجامعة والوطن الرمزي للفلسطينيين في شتاتهم، فإنّ الاتحادات «النقابية» والمنظّمات الشعبية تراجعت بدورها وتصدّعت وتناثر بعضها أحياناً، وصارت قليلة الفاعلية، وبلا تمثيل جدّي لقطاعاتها، واستولدت الفصائل التي شاخت منذ زمن طويل هيئات عجيبة وكسيحة مثلها.

> تصدّعت منظّمة التحرير جوهرياً مرّتين؛ حين تبنّى المجلس الوطني برنامج النقاط العشر (1974)، وبعد توقيع اتفاق أوسلو في سنة 1993
>
> من دون إعادة بناء المنظّمة على أساس البرنامج السياسي الواحد، لن تقدر المنظّمات الشعبية على التأثير في القرار السياسي

لن يكون مجدياً، في خضمّ التفتيش المحموم اليوم عن وسائل لإعادة تأسيس منظّمة التحرير الفلسطينية، بذل الجهد في إعادة تفعيل الاتحادات والنقابات والمنظّمات الشعبية. فما دام الإطار الوطني، أي منظّمة التحرير، باهتاً، وما لم تُعَد الوحدة إلى المنظّمة، فإنّ من المحال إعادة بناء أيّ هيئة شعبية أو نقابية. والمدخل إلى ذلك هو الاتفاق الوطني الشامل، أو حتّى شبه الشامل، على برنامج سياسي مشترك. ومن دون إعادة بناء منظّمة التحرير على أساس البرنامج السياسي الواحد، سيكون الكلام عن قدرة المنظّمات الشعبية والاتحادات النقابية على التأثير في القرار السياسي الفلسطيني بلا جدوى.

المعروف أن منظّمة التحرير لم تتعرّض لأيّ تصدّع جوهري إلّا مرّتين. الأولى بعد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر في القاهرة في 1974، حين تبنّى المجلس برنامج النقاط العشر. وكان من عقابيل ذلك ظهور «جبهة الرفض» (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية)، والثانية بعد توقيع اتفاق أوسلو في سنة 1993. وفي المرّتين، لم تتمكّن المعارضات الفلسطينية من تطوير أيّ صيغة جديدة للعمل الفلسطيني. وبانتقال مؤسّسات منظّمة التحرير إلى الضفّة الغربية وقطاع غزّة بعد اتفاق أوسلو، بدأ حضور المنظّمة ينحسر، ويتقدّم حضور السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسّساتها الوليدة. ولعلّ هذا من طبيعة الأشياء في هذا الميدان. وكل ما يمكن رصده في تلك المرحلة المضطربة هو عقد الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني في 22 إبريل/ نيسان 1996 في غزّة، التي اتخذت قراراً بتعديل فقرات من الميثاق الوطني وإلغاء فقرات أخرى. لكنّ أصحاب القرار والشأن وجدوا أنّ المسألة صعبةً جداً، فأقروا، بدلاً من ذلك، وضع دستور لفلسطين الجديدة (كان الأمل يراود كثيرين بأنّ الفلسطينيين سائرون نحو الدولة المستقلّة). وبالفعل، أنهت لجنة من رجال القانون الدستوري في فبراير/ شباط 2003 صوغَ مشروع للدستور الفلسطيني، لكن إقرار ذلك الدستور ما كان في الإمكان تشريعه لأنّ ذلك يقتضي إجراء استفتاء عام، وهو ما كان مستحيلاً في خضمّ الانتفاضة الثانية. وهكذا صار الفلسطينيون بلا ميثاق ولا دستور.

(المواد المطلوب إلغاؤها أو تعديلها من الميثاق الوطني الفلسطيني: (2): «فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ». (9): «الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً...» (20): «يُعتبَر باطلاً كلٌّ من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ...». (21): «الشعب العربي الفلسطيني، مُعبّراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلّحة، يرفض كلّ الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً...». (22): «الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرّر والتقدّم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسّعية استيطانية في أهدافها، وفاشية ونازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية...». (23): «دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحقّ والعدل تتطلّب من الدول جميعها (...) أن تعتبر الصهيونية حركةً غير مشروعة وتحرّم وجودها ونشاطها»).

وفي معمعان السعي إلى إعادة بناء منظّمة التحرير بأيدي نُخَب فلسطينية مجرّبة، ومحاولة إحداث ديناميةٍ فاعلة في هذا الشأن، وكي يصبّ جهد هذه النُخَب في مجرى السياسة الوطنية من باب صُنع القرار والمشاركة في صنعه، هناك مجموعة من الخطوات العملية التي من دونها لن تستقيم، بحسب ما يرى كاتب هذه السطور، عملية إعادة البناء على الإطلاق. وهذه الخطوات قابلة للتعديل والتطوير و«التطيير»، ويمكن ايجازها كالآتي:

أولا، الأساس في إعادة بناء المنظّمة هو المجلس الوطني الفلسطيني. لذلك لا بدّ من التوافق مع قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية الحالية وبقية القوى الفاعلة على تأليف لجنة جديدة لتقرير عضوية المجلس، ما دامت إمكانية إجراء الانتخابات مستحيلة أو غير ممكنة.

ثانيا، تقرّر لجنة العضوية المؤلَّفة من جميع القوى الفلسطينية الفاعلة مَنْ هم أعضاء المجلس الوطني المُقبل، بعد حذف أسماء المتوفّين وإضافة الأسماء الجديدة، وإلغاء عضوية بعض الأسماء (إذا كان النظام الداخلي يسمح بذلك).

ثالثا، يعقد المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الجديدة (مع انضمام حركتي حماس والجهاد وغيرهما إلى عضوية المجلس) مؤتمره المعتاد بعد الاتفاق على مكان الانعقاد وموعده الملائمَين.

رابعا، ينتخب المجلس الوطني رئيس المؤتمر على أن يكون الرئيس من خارج الفصائل.

خامساً، ينتخب المجلس الوطني لجنة تنفيذية جديدة تعكس التحوّلات السياسية الجارية في فلسطين.

سادساً، يضع المجلس برنامجاً سياسياً جديداً للتحرّر الوطني الفلسطيني يكون استكمالاً للميثاق الوطني الفلسطيني.

سابعا، ينتخب المؤتمر في ختام أعماله رئيساً للمجلس من خارج الفصائل الفلسطينية.

ثامنا، ينتخب المؤتمر مديراً للصندوق القومي الفلسطيني من فئة التكنوقراط.

تاسعا، ينتخب المؤتمر لجنةً تنفيذيةً جديدةً يُتفَق على عدد أعضائها وعلى توزيعهم على الفصائل والاتحادات والهيئات والمستقلّين في اثناء انعقاد المؤتمر.

عاشراً، تعيد اللجنة التنفيذية الجديدة تكوين المجلس المركزي ومؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينية الأخرى، كالدائرة السياسية ودائرة التنظيم الشعبي والدائرة العسكرية ودائرة شؤون اللاجئين ودائرة الوطن المحتلّ.

حادي عشر، يُعاد تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية – دولة فلسطين، وإقرار مهامها ووظائفها لتتلاءم مع البرنامج السياسي الجديد، وتحديد مرجعيتها السياسية بصورة لا لبس فيها.

ثاني عشر، تُرسم التخوم بصورة واضحة تماماً بين وظائف السلطة الوطنية وصلاحيات دوائر منظّمة التحرير الفلسطينية خصوصاً الدائرة السياسية (السفارات مثلاً هل تتبع السلطة الوطنية أم منظمة التحرير؟).

(كاتب عربي في بيروت)

دروس 7 أكتوبر اللبنانية

يقظان التقي

فرضت عمليةُ طوفان الأقصى تحوّلاتٍ جديدةً، وسوف يتاح للبلدان العربية وسواها في المنطقة أن تقف عند تداعياتها من زاوية البلدان المعنيّة من بعد، إلّا لبنان الذي صار جزءاً من نسيجها المستمرّ في إعلان «جبهة الإسناد» غداة العملية في السابع من أكتوبر (2023)، وحيث انطلقت في الحدود عمليات تبادل الضربات تحت سقف ما تسمّى «قواعد الاشتباك»، لتتحوّل إلى مستوىً آخرَ من المواجهات العنيفة في الشمال ومناطق واسعة في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية، تتسابق مع غزّة تحت وطأة القصف والتدمير والوحشية. شهدت الأسابيع الماضية تصعيداً هستيرياً مخيفاً، فيسود الغموض الشديد بشأن اتجاهات الجيش الإسرائيلي بعد مرور أيام عدة لاختراق الحدود وسط مقاومة عنيفة لوحدات مستقلّة في الميدان، وبشأن عملية تفريغ سكّاني تجاوزت أرقامها المليون نازح، تدفع فيها إسرائيل إلى نزوح جماعيٍّ يُهدّد وحدة الكيان ويُعتبر جريمةً صارخة ضدّ الإنسانية. ذاكرة الحرب، لا تنطفئ في لبنان بوجه آلة الحرب الإسرائيلية المتعجرفة والمتغطرسة منذ أيام النكبة العام 1948، والآن أكثر بعد حرب غزّة الخامسة، في حرب وجودية مستمرّة في صراع الفلسطينيين واللبنانيين مع الكيان المحتل. وفي العالم كلّه كشفت عملية طوفان الأقصى تناقضات الرواية اليهودية، وهي تخلّف حولها أشكالاً من الحرب البشعة (أنطونيو غوتيريس)، وإراقة دماء تتوسّع بسرعة مع وهم القوة والسيطرة، والخيال العسكري، والميثولوجيات القديمة، وعنصرية صارت تطبع معها روح الغرب وممارساته وسلوكياته البغيضة غير الديمقراطية. يشهد لبنان سيناريو فيلم من الخيال السياسي والحربي، لا يعرف أين ولا متى ينتهي. من كان يظنّ أن تطأ قدم القوات الاسرائيلية جنوب لبنان مرّة أخرى؟ ... وحين يريد نتنياهو نصراً في لبنان، ينسي اخفاقاته في قطاع غزّة، ويضرب حزب الله، وهو الأقوى في محور المقاومة الممتدّ من طهران إلى المتوسّط، ومنه خطر اندلاع حرب إقليمية، هو أقصى العنف في المنطقة في ظروف مثالية، من ناحية وقوف الجانب العربي في هيئة المتفرج، وإزاء وضع دولي مريح؛ تحالف غربي ضمني وإدارة أميركية عاجزة. مواصلة التصعيد لا تترك مجالاً للتفاؤل في تحدٍّ مغاير عن الحرب في العام 2006. التحدّي الآن هو في المدّة، وما إذا كانت لدى إسرائيل استراتيجية خروج واضحة من لبنان، بعد استنساخ ما فعلته في غزّة، ورفضها البحث في أي صيغة للحلّ الدبلوماسي لا تتضمّن نزع سلاح حزب الله. ما يعني أنّ لا قرارَ دولياً سينفّذ، ولا وقف لإطلاق النار (قد يصبّ في مصلحة المرشّحة الديمقراطية كامالا هاريس قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية). لذلك ستكون الأسابيع المقبلة الفاصلة عن الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر أكثر الأوقات خطورةً، وأشدّها ضرراً على لبنان، فالحكومة الاسرائيلية تتهيأ للحرب منذ سنوات، وبحاجة الى ترجمة لإنجازات تكتيكية، وإلى نجاح سياسي يُعزّز سطوتها في المنطقة. لكن كما القضاء على حركة حماس في قطاع غزّة صعب، فإنّ القضاء على حزب الله مهمّة أصعب، وقد يكون الهجوم البرّي فرصةً يُظهر فيها الحزب قدراته الميدانية، ويُضعف الثقة الزائدة بإنتصارات إسرائيل المخابراتية والمعلوماتية أخيراً. وتكون الاحتفالات في إسرائيل مُبكّرة كثيراً في غزو قد يكلّف ثمناً كبيراً وفقاً للجيش الإسرائيلي نفسه. هذا كلّه يأتي في وقت يعاني لبنان بؤس السياسة، ويصبح الأقصى في علاقات القوى في صراعها على مواقع السلطة مُجرَّد تأمين حاجات النازحين، والاهتمام ينصبّ الآن على مخاطر الاهتزاز الأمني تحت وطأة النزوح واتساعه مع ارتفاع المشاعر الطائفية على الرغم من مظاهر التضامن الوطني. صحيح الحياة لم تمت، والأضواء ما تزال تعمل، لكن مواقع البناء المدمّرة والمهجورة تكشف واقعاً مقلقاً، وكل ما يمكن رؤيته هو الأنقاض وسحابات الدخان الأسود تخيّم فوق العاصمة بيروت، والناس بين القلق والاغتراب مفصولون أكثر من أيّ وقت مضى عن مستقبل مشترك. السؤال الآن، كيف يمكن أن يكون هناك سلام، حتّى لو أعادت الدبلوماسية المرحلة الى وضعها السابق في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، فسيكون هناك مشهد لهجوم آخر، و«7 أكتوبر» آخر. وبوصلة وعود العالم قد تكون مختلفةً في الصميم الأخلاقي من النوع الذي تَعِدُ فيه أميركا بالمرحلة التالية في الشرق الأوسط، فيما قرار مجلس الأمن 2735 (بناءً على خطّة جو بايدن) لا يزال حبراً على ورق بسبب إسرائيل ورفضها إنشاء دولة فلسطينية مستقلّة. فيما مظهر القوة، هو ما تحتاج اليه إيران، حين يجول وزير خارجيتها عبّاس عرقجي لإسناد الحرب، ولنقض اتجاهات أهل السلطة في لبنان لوقف النار بمعزل عن غزّة، وهم في موقف الدفاع عن النفس من إسرائيل، لتجنبّ شكل انتقام لا حدود له، دمّر غزّة وقتل سكّانها، ويدمّر لبنان ويقتل سكّانه.

> ينصبّ الاهتمام في لبنان الآن على مخاطر الاهتزاز الأمني تحت وطأة النزوح وارتفاع المشاعر الطائفية رغم مظاهر التضامن الوطني
>
> واقع احتراق لبنان يتدحرج تحت نيران خطّة إسرائيلية تريد أن تحرق كل شيء بتكلفة مرعبة

قد يعوّل كثيرون على «التركيبة اللبنانية» للرئيس نبيه برّي بالمقارنة مع حزب كرّس إرتباطه الأيديولوجي بإيران على حساب «الهوية اللبنانية للطائفة الشيعية». وقد لا تحمل الأمور ايجابيات كثيرة. فات أوان الفصل بين لبنان وغزّة. لا المواقف التي يطلقها رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي وآخرون، ولا زيارة الموفدين العرب والدوليين، يمكن أن تعدّل هذه الصورة في النزول إلى الجحيم، ويبقى التغيير غير واضح المعالم في اقتراح «الفرصة الأخيرة»، وفق الإعلان الرسمي الدولي المشترك استناداً إلى المقترح الأميركي – الفرنسي، الذي يتعهّد فيه التزاماً صارماً بتنفيذ القرار 1701 (كل فريق من فريقي الحرب يقرأ القرار ويفسّره بطريقته). مع ذلك، يمكن استغلال الوضع الأمني لإنجاز الاستحقاق الرئاسي مع رئيس توافقي (لا تحمله الدبابات الاسرائيلية مجدّداً)، ممّا يعيد الأمور إلى المؤسّسات الشرعية اللبنانية. هذا ما يطلبه المجتمع الدولي، الذي لن يكون قادراً على تقديم المساعدة الفعلية (باستثناء الإنسانية منها) من دون وجود مؤسّسات فاعلة وحكومة فاعلين جدد. لكنّ المُؤكّد الوحيد أنّ واقع احتراق لبنان يتدحرج تحت نيران خطّة إسرائيلية تريد أن تحرق كل شيء بتكلفة مرعبة، وتاريخاً دامياً تدميرياً بذاته في حروبها مع لبنان.

اعتقد اللبنانيون أنّهم طووا صفحتي 1982 و2006. اليوم السيناريو مختلف، ويتقاسم العديد من اللبنانيين الشعور بالغضب، إذ يعتقد كثيرون أنّ إيران سعت إلى استخدام الحزب ورقةَ مساومةٍ في التحالف الذي أنشأته ضدّ الولايات المتّحدة وإسرائيل، في سعيها لاستعادة الاتفاق النووي، وإنهاء العقوبات الاقتصادية. وبانتظار ما سيحدث في سورية والعراق (إذا انسحبت أميركا)، واتفاقيات قد تُدخل المنطقة في دورة عنف جديدة، فإنّ لبنان سيكمل بالّذين يبقون منه، إذا اتفقوا، وإلّا سيتحول مشاعاً تتقاسمه إسرائيل وإيران مع قوى محلّية، ومناطقَ محايدةً تتصارع مع نفسها مجدّداً.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة
نبيل التليلي ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads